الأمم المتحدة

A/C.3/57/SR.42

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون

Distr :.General
28 January 2005
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الثانية والأربعين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد ويناويزر ..... (ليختنشتاين)

ثم: السيدة إلهام إبراهيم محمد أحمد (نائبة الرئيس) ..... (السودان)

المحتويات

البند ١٠٩ من جدول الأعمال: مسائل حقوق الإنسان (تابع)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النُّهُج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع)

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين (تابع)

(هـ) تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

02-68329 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البند ١٠٩ من جدول الأعمال: مسائل حقوق الإنسان (تابع)

(ب) **مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النُّهُج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية** (تابع) (A/57/134, 138, 140, 182, 205 and Add.1, 274, 275, 277, 283, 311 and Add.1, 323, 356, 357, 369, 371, 384, 385, 394, 446; A/57/458-S/2002/1125 and A/57/484; A/C.3/57/7)

(ج) **حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين** (تابع) (A/57/230, 284, 290 and Corr.1, 292, 309, 325, 326, 345, 349, 366, and Add.1, 433 and 437; A/C.3/57/5)

(هـ) **تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان** (تابع) (A/57/36 and 446)

١ - **السيد فيليكس** (الجمهورية الدومينيكية): قال إن حكومته تكرر إعلان التزامها التام بجميع صكوك حقوق الإنسان الدولية والإقليمية. وهي تبذل جهودها لتحسين النظام القضائي بتعزيز مؤسساتها الوطنية لحقوق الإنسان وإزالة النفوذ السياسي داخل نظام القضاء. فبدون إطار قانوني يضمن الحريات الأساسية لا يستطيع البلد أن يحقق المستوى المنشود من التنمية الاجتماعية، ولذلك تؤيد حكومته مبادرات المفوضة السامية لحقوق الإنسان للنهوض بحكم القانون. وقال إن التثقيف في مجال حقوق الإنسان مفتاح للتنمية، وإن بلده أدرج هذا الموضوع في استراتيجيته الإنمائية الوطنية. ويقدم تدريباً متخصصاً في موضوع حقوق الإنسان لقوات الشرطة ويجري إصلاحات للوائح السلامة العامة بمشاركة فاعلة من المجتمع المدني.

٢ - وقال إن بلده كان في الماضي يعاني تحت نُظُم حكم تحكم بالقوة وتسوده ثقافة الإفلات من العقوبة، لكن هذا الفصل من تاريخه قد أُغلق. والجمهورية الدومينيكية، في ظل الحكومة الديمقراطية الشرعية الراهنة، التي تتشبث بثقافة التنوع وتتخذ من ميثاق الأمم المتحدة والصكوك الدولية الأخرى مرشداً لها، تعمل الآن على توطيد ديمقراطيتها وتعزز التنمية الاقتصادية والمؤسسية بالربط ربطاً وثيقاً بين حقوق الإنسان والتنمية المستدامة.

٣ - **السيدة أمادي** (الجماعة الأوروبية): قالت إن الانتخابات الحقيقية أساسية لتحقيق التنمية المستدامة وإقامة ديمقراطية فاعلة، وإن دعم العملية الانتخابية أصبح عنصراً رئيسياً في سياسة العلاقات الخارجية التي يأخذ بها الاتحاد الأوروبي. وإن بعثاته لمراقبة الانتخابات تعزز الديمقراطية وحقوق الإنسان بروح من التعاون مع البلدان الشريكة. وأضافت أن تحقيق الهدف المشترك المتمثل في الديمقراطية المستدامة يتطلب التزاماً سياسياً من كل الأطراف المعنية، بما في ذلك الحوار المبكر مع السلطات الوطنية والاتساق بين دعم الانتخابات واستراتيجية التعاون الإجمالي لكل بلد شريك. وقالت إن مراقبة الانتخابات ليست هدفاً في حد ذاتها، لكن القصد منها هو المساهمة في نشر الديمقراطية في البلدان الشريكة. ولذلك كانت متابعة نتائج البعثة وتوصياتها أساسية في تعزيز التحسينات الطويلة الأجل والاستدامة.

٤ - لتحقيق هذه الأهداف الطموحة، طور الاتحاد الأوروبي أدوات إضافية وخصص موارد إضافية. وتلقّى مراقبو الانتخابات من كل الدول الأعضاء برامج تدريب ليكسبوا تفهُّماً تاماً لدورهم وحقوقهم وواجباتهم. وتتبع بعثات المراقبة عدداً من المبادئ التوجيهية. ولا تُنشأ البعثة إلا بعد إيفاد بعثة استطلاعية إلى البلد المضيف لتقدِّر إن كان من المستصوب سياسياً والممكن سَوقِياً والمفيد لتنمية الديمقراطية

في البلد إيفاد بعثة، وتقرر ما يلزم من أنواع المساعدة المالية والمادية والفنية الأخرى. وتُنشر البعثات قبل يوم التصويت بفترة تتراوح بين ستة وعشرة أسابيع وتظل في البلد حتى تعلن نتائج الانتخاب الرسمية. وتظل البعثات على تعاون وثيق مع المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى وكذلك مع مجموعات المراقبة الداخلية.

٥ - وقالت إن الديمقراطية ليست الانتخابات فقط، وإنما الانتخاباتُ الحقيقيةُ شرطٌ ضروريٌّ للديمقراطية. وسيواصل الاتحاد الأوروبي تعزيز الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان بإجراء انتخابات حقيقية ودورية سعياً إلى المساهمة في تحقيق السلام والأمن ومنع الصراعات.

٦ - **السيد شاهوفيتش** (جمهوريةيوغوسلافيا الاتحادية): قال إنه من الاعتراف بحقوق الأفراد كهمٍّ للمجتمع الدولي إلى إنشاء معايير وآليات دولية لحقوق الإنسان لاحترام هذه الحقوق، قامت الأمم المتحدة بدور أساسي في تعزيز حقوق الإنسان. وكانت الأحداث التي وقعت مؤخراً في بالي وفي موسكو تذكرة مؤلمة بأن الإرهاب يهدد أبسط الحقوق، وهو الحق في الحياة. ويجب على المجتمع الدولي أن يرد بحزم على الإرهاب، لكن هذا الرد يجب أن يتفق مع قانون حقوق الإنسان الدولي.

٧ - وقال إن بلده شرع قبل سنتين في عملية بناء مجتمع يقوم على الديمقراطية وحكم القانون واحترام حقوق الإنسان. وقد تحققت بالفعل نتائج لهذه العملية، لكن البلد ما زال يعمل على تحقيق هذه الأهداف. وانضمت حكومته إلى جميع معاهدات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان التي كانت يوغوسلافيا السابقة طرفاً فيها. وعلى الصعيد الوطني، أُدخلت تعديلات على قانون المرافعات الجنائية عززت حماية حقوق الإنسان للأفراد في جميع مراحل المحاكمات الجنائية. وألغيت عقوبة الإعدام واعتُمد قانون بشأن الحرية الدينية. وأضاف أن حكومته تعلق أهمية بالغة على حقوق الأقليات وهي تعي أن كثيراً من حالات انعدام الأمن في المنطقة نجمت عن عدم كفاية معاملة الأقليات. وهي الآن عاكفة على عقد اتفاقيات ثنائية بشأن الأقليات مع جيرانها، بالإضافة إلى استراتيجية لدمج شعب الروما في المجتمع.

٨ - **السيد ماكيه** (نيوزيلندا): قال إن بلده كان دائماً ملتزماً بنظام الأمم المتحدة المتعدد الجوانب. وإن جميع التحديات العالمية لها جانب متعلق بحقوق الإنسان، ومن الأهمية بمكان لدى معالجتها التمسك بالقيم العالمية التي هي ركن الأمم المتحدة الأساسي منذ إنشائها. وإنه يحث جميع الدول على التصديق على تلك الصكوك والوفاء بالتزاماتها بتقديم تقارير. وقال إن الأمين العام يتمتع بالتأييد الكامل من وفده على مبادرته لتيسير واجبات تقديم التقارير لتحسين فعاليتها. وقال إن بلده يرحب باعتماد البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب، الذي ينص على نظام تفتيش دولي لمنع التعذيب. وأضاف أن العدد الكبير من الدول المقدمة لمشروع القرار وارتفاع عدد الأصوات المؤيدة له يشير إلى تأييد قوي لذلك الصك الاستباقي البنّاء. وإن وفده يتطلع قُدُماً إلى دخوله حيز النفاذ؟

٩ - وقال إن التنمية تَثَبِّت حقوق الإنسان، لكن التمتع بحقوق الإنسان أمر أساسي لمعالجة الفقر وتعزيز التنمية. وأضاف أن برنامج نيوزيلندا للمساعدة الإنمائية قرر تعميم حقوق الإنسان في كل المجالات. وهو يؤكد الحكم الصالح وحكم القانون أيضاً، ويجب بذل عناية كافية لضمان عدم غلبة التركيز العالمي الراهن على الإرهاب على واجبات الدول في حماية حقوق الإنسان.

١٠ - وتحول إلى الكلام على أوضاع محددة هي مثار قلقه، فلاحظ التدهور المستمر لوضع حقوق الإنسان في زمبابوي طيلة السنة الماضية، لا سيما القتل خارج النظام القضائي،

والتعذيب، والإساءات الأخرى التي ارتكبتها قوات الأمن والقوات شبه العسكرية. وإن المسائل المحيطة بالانتخابات الرئاسية، وتدهور استقلال القضاء، والقيود المفروضة على الحريات هي دواعي قلقٍ أخر أدت – إلى جانب طرد المزارعين – إلى تفاقم الوضع الإنساني. وما زالت تقارير مزعجة عن انتهاكات منتظمة لحقوق الإنسان تَرِدُ من العراق. وإن وفده يرحِّب بالنهج الموجَّه للجزاءات، الذي يقل احتمال تسبُّبه في معاناة السكان المدنيين أو وضعه أعباء على الدول المجاورة. وما زال عدم التعاون مع الجهود الرامية إلى تحسين تسليم مواد الإغاثة مدعاةً للقلق.

١١ – وقال إن استمرار العنف والقتل الناشئَيْن من النزاع في إسرائيل والأراضي المحتلة مثيران للذعر، ومن الواضح أن الأبرياء يعانون في الجانبين. وإن استمرار إسرائيل في بناء المستعمرات عقبة كبيرة أمام المصالحة. ويجب على السلطة الفلسطينية من جانبها أن تفعل كل ما في وسعها لبيان رفضها لاستخدام العنف لتحقيق أهداف سياسية. وعلى الجانبين أن يبيِّنا هوية الأشخاص المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان وتقديمهم للعدالة. وقال إن وفده يرحب باستئناف محادثات السلام بين الحكومة السودانية وحركة التحرير الشعبية ويحث جميع الأطراف على احترام وقف إطلاق النار وعقد اتفاق سلام دائم وعادل. غير أنه قلق من التقارير التي وردت مؤخراً عن عدم مراعاة الأصول القانونية والبوادر التي تشير إلى أن السودان ينوي تطبيق عقوبة الإعدام. ويدعو السودان إلى الالتزام بواجباته بموجب صكوك القانون الإنساني الدولي التي هو طرف فيها.

١٢ – وقال أيضاً إن الأحداث الواقعة في الشيشان مثيرة للذعر. وإن حاجة روسيا إلى مكافحة الإرهاب لا تبرر استمرار انتهاكات حقوق الإنسان من كلا الجانبين. وقد ذُكِرَ أنه يجري الآن تشجيع الأشخاص المشردين على العودة إلى الشيشان، على الرغم من المشاكل الأمنية الخطرة وعدم توفُّر المأوى. وأشار إلى أن نيوزيلندا تضم صوتها إلى أصوات المجتمع الدولي في حث الاتحاد الروسي على التحقيق في جميع الادعاءات بانتهاك حقوق الإنسان والعمل على إيجاد حل سياسي دائم. وقال إن القرارات التي اتخذتها المحاكم الشرعية في شمال نيجيريا مؤخراً بفرض عقوبات بالإعدام لها آثار مزعجة على حماية حقوق الإنسان. وإن وفده يحث حكومة نيجيريا على تعزيز مؤسساتها القضائية على جميع المستويات، على نحو يتفق مع القيم الدستورية النيجيرية ووفقاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان. وإن إطلاق سراح السجناء السياسيين في ميانمار كان خطوة إيجابية رفعت الآمال في فتح فصل جديد في علاقاتها مع المجتمع الدولي. غير أن عدم رغبة السلطات في متابعة المصالحة الوطنية والإصلاح السياسي ومعالجة انتهاكات حقوق الإنسان كانت مخيبة للآمال. وردد صدى تعبيرات المجتمع الدولي عن قلقه إزاء معاملة الأقليات الإثنية وحث الحكومة على تنفيذ توصيات المقرر الخاص والمبعوث الخاص.

١٣ – وقال إن وفده يرحب بالتقدم الهائل الذي أحرز في الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في الصين ويأمل أن يقابله مزيد من الحقوق المدنية والسياسية. ويعترف بالجهود المستمرة الرامية إلى إصلاح النظام القانوني ومعالجة الفساد، لكنه يظل قلقاً من القيود المفروضة على حرية التعبير والدين، والتقارير الواردة عن الاعتقال التعسفي والاحتجاز وسوء معاملة السجناء. ويحث الصين أيضاً على إشراك شعب التبت في اتخاذ القرارات المتعلقة بتنميته. وقال أيضاً إنه لوحظ في جمهورية إيران الإسلامية، حدوث تطورات إيجابية في مجالات كالعناية بالأطفال، وقضاء الأحداث، وعمل لجنة حقوق الإنسان الإسلامية. وتحث نيوزيلندا الحكومة على معالجة المجالات الباقية التي تتطلب الاهتمام، بما في ذلك إصلاح نظام القضاء، وحرية التعبير وتشكيل الجمعيات، وحالة الأقليات الدينية والإثنية.

١٤ - وقال أيضاً إن نيوزيلندا ترحب بالتقدم المحرز في أفغانستان نحو تحقيق السلام وعودة السلطة الشرعية، لا سيما إنشاء لجنة حقوق الإنسان المستقلة، التي تشمل ولايتها النهوض بحقوق المرأة. غير أن هناك تحديات متعددة ما زالت قائمة طبعاً. وأضافت أن أمن جميع الأفغان وإعادة بناء البنى التحتية للبلد شرطان مسبقان لإنهاء الإرهاب والتطرف والاتجار بالمخدرات. ورحَّب بالانتخابات التي أُجريت في كمبوديا في شهر شباط/فبراير ٢٠٠٢ لكنه قال إن مستوى العنف المحيط بها يدعو إلى القلق. ودعا الحكومة إلى ضمان عدم تكرار العنف الذي وقع في انتخابات الجمعية الوطنية التي أجريت في شهر تموز/يولية ٢٠٠٣. وفي الختام حث الأمم المتحدة والحكومة على إنشاء محكمة تتفق مع المعايير الدولية لمحاكمة من تبقى من زعماء الخمير الحمر.

١٥ - وقال إن جميع الشعوب يجب أن ترتفع إلى مستوى التحدي المتمثل في تنفيذ الحق المكرس في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وصيغ بمزيد من التفصيل في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان. فهذه الضرورة تدخل في صلب عمل الأمم المتحدة.

١٦ - **السيدة جاربوسينوفا** (كازاخستان): قالت إن كازاخستان، حين استقلت، قطعت على نفسها التزاماً بمراعاة واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وكانت - لتحقيق هذه الغاية - طرفاً في ١٤ اتفاقية دولية متعددة الأطراف لحقوق الإنسان. يضاف إلى ذلك أن الحكومة تنوي الانضمام في المستقبل القريب إلى الاتفاقيات الدولية والبروتوكولات الملحقة بها. وأضافت أن الديمقراطية في كازاخستان راسخة الآن ولا يمكن الرجوع عنها، والاقتصاد مزدهر. وإن الديمقراطية أدت إلى إصلاح القضاء: فازدادت سلطة المحاكم زيادة كبيرة عقب اعتماد قانون جديد بشأن نظام القضاء، ويؤمل إدخال نظام المحاكمة أمام هيئة محلفين في المستقبل القريب. ويجري الآن اتخاذ خطوات أيضاً لتحسين الأحوال في السجون.

١٧ - وشُرع في إنشاء عملية لامركزية وأُدخل، في هذا الصدد، نظام انتخاب جديد. ولتعزيز مؤسسات المجتمع المدني وتمكين المواطنين من حماية حقوقهم، أصدر رئيس الجمهورية مرسوماً ينص على إنشاء وظيفة أمين المظالم. وتُعلق كازاخستان أهمية بالغة على حماية حقوق الطفل، كما يتجلى في التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل، المتعلق بإشتراك الأطفال في الصراعات المسلحة وبيع الأطفال، وبغاء الأطفال، واستخدامهم في المواد الإباحية. وقالت إن تمكين المرأة أيضاً مسألة ضرورية جداً للتنمية، ولذلك فإن هدف بلده هو تحسين وضع المرأة تحسيناً جذرياً وإشراكها في الحياة السياسية. واتُّخذت تدابير لمكافحة العنف ضد المرأة تمشياً مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

١٨ - وقالت إنه يجب على المجتمع الدولي إدانة العنصرية وكره الأجانب وجميع أشكال التمييز لأنها لا تتفق مع الديمقراطية والقيم الإنسانية. ولذلك يرحب وفدها بالتوصيات التي اعتمدها مؤتمر ديربان. وفي الختام طمأنت اللجنة إلى التزام كازاخستان بتنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية وفقاً لأحكام صكوك حقوق الإنسان الدولية ذات الصلة، ورغبتها في زيادة التعاون مع المجتمع الدولي في هذا الصدد.

١٩ - **السيد زيدان** (لبنان): قال إن الاتجاه السائد الآن هو اعتبار احترام الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية مقياساً لتقييم أي عمل تقوم به الدول. وإن لبنان يعتقد بأن جميع الثقافات تشكل تراثاً ثقافياً عالمياً وكان دائماً يدعو إلى الحوار بين الثقافات، وهذا يشكل موضوع مؤتمر القمة الفرانكوفونية الذي عُقد في بيروت في الشهر الماضي.

٢٠ - ونظراً إلى إيمان بلده بحقوق الإنسان، لا يستطيع إلا أن يدين رفض إسرائيل التعاون مع الأمم المتحدة في جهودها الرامية إلى التحقيق في حالة حقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة. وأشار إلى أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي أيد في قراره ٢٠٠٢/٢٤٤ الصادر في ٢٥ تموز/يولية ٢٠٠٢، بعد أن أحاط علماً بقرار لجنة حقوق الإنسان ٢٠٠٢/١٠ الصادر في ١٩ نيسان/إبريل ٢٠٠٢، المتعلق بحالة حقوق الإنسان للبنانيين المحتجزين في إسرائيل، قرار اللجنة أن تطلب من الأمين العام أن يبلغ حكومة إسرائيل بالقرار المذكور وأن يطلب منها امتثال أحكامه. وبناء على ذلك، وجه الأمين العام مذكرة شفوية إلى وزارة الخارجية الإسرائيلية، كما ورد في الوثيقة A/57/345، ولم يَرِدْهُ ردٌّ على تلك المذكرة حتى تاريخ صدور الوثيقة المذكورة. وقال إن وفده يتساءل كيف ينظر الرأي العام العالمي إلى قرار إسرائيل احتجاز اللبنانيين كرهائن ويسأل: هل يتفق هذا العمل مع قانون حقوق الإنسان واتفاقيات جنيف؟

٢١ - وأشار إلى ان المقررة الخاصة للجنة حقوق الإنسان قال، في الوثيقة A/57/138، إن العنف في المناطق التي تحتلها إسرائيل هو أكبر دواعي القلق، وطلبت من حكومة إسرائيل أن تحقق دون إبطاء في كافة حوادث القتل المزعومة على يد القوات الحكومية قامت بها وأن تضمن تقديم المسؤولين عنها إلى العدالة. وبالإشارة إلى تقرير الأمين العام عن حماية المهاجرين (A/57/134)، قال إن وفده يشيد بالمقررة الخاصة للجنة حقوق الإنسان المعنية بحقوق الإنسان للمهاجرين، وبيَّن أن المهاجرين غير الشرعيين الذين يدخلون بلده يقدمون في الغالب طلبات لمنحهم اللجوء السياسي، وأن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين هي التي تتولى مراجعة طلباتهم هذه. ويسمح لطالبي اللجوء بالبقاء في الأراضي اللبنانية مؤقتاً إلى أن يتم توطينهم في بلد ثالث، أو يُبعَدون إلى بلدهم الأصلي إذا لم يكن لطلب لجوئهم أساس.

٢٢ - وأشار إلى تقرير الأمين العام عن الترتيبات الإقليمية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (A/57/283) فقال إن وفده يقدِّر عمل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، لا سيما في الدول العربية، ويؤكد ضرورة ترجمة مواد التدريب على حقوق الإنسان إلى اللغة العربية. ويرحب، في هذا الصدد، بمشروع التعاون الجاري تنفيذه بالاشتراك مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقال أيضاً إن من الأهمية بمكان أن تواصل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إقامة علاقات قوية مع المنظمات والمؤسسات الإقليمية، كما فعلت مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وفي الآونة الأخيرة — مع جامعة الدول العربية. فمن شأن هذه الترتيبات أن تيسِّرَ دمج وتعميم حقوق الإنسان في برامج عمل المفوضية.

٢٣ - ورحب وفده بجهود مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط، لا سيما بتعيين ممثلَيْن اثنين للمفوض السامي سيكون مقر عملهما في بيروت، وسيقوم أحدهما بإسداء المشورة بشأن حقوق الإنسان في إطار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، بينما يقوم الممثلان كلاهما بإسداء المشورة إلى الدول الأطراف فيما يتعلق بإعداد خطط العمل في موضوع حقوق الإنسان والتشريعات ذات الصلة، وإنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان، وسيقدمان دعماً فنياً وإرشاداً لأفراد المجتمع المدني في المنطقة العربية.

٢٤ - وبالإشارة إلى مذكرة الأمين العام المتعلقة بالقضاء على جميع أشكال التعصب الديني (A/57/274)، قال إن وفده يؤيد بقوة عمل المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان المعني بحرية الدين أو المعتقد ويلفت الانتباه بوجه خاص إلى الفقرة ٣٣ من الوثيقة التي ذكرت تقارير عن ٥٢٠ حادث عنف في الولايات المتحدة الأمريكية موجهة ضد المسلمين العرب منذ ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وعن عدد كبير من

الشكاوى من التمييز في مقر العمل ضد المسلمين في الولايات المتحدة.

٢٥ - **السيد دوث** (أستراليا): قال إنه يجب، في عالم يُفقد فيه الأمن بصورة متزايدة وتحيق به محنة الإرهاب، ألاّ ينسى الناس أن أساس الحرية والعدل والسلام هو اعتراف الحكومات بالكرامة الأصيلة للإنسان وحقوق الناس المتساوية وغير القابلة للتصرف. ومع أن وفده سعيد بالتقدير المتزايد لكون احترام حقوق الإنسان يجب أن يبنى على أساس متين من الحكم الصالح والمؤسسات الديمقراطية الخاضعة للمساءلة, قال إن ثمة حاجة مستمرة للضغط على الحكومات للتمسُّك بالحقوق الأساسية لمواطنيها.

٢٦ - وقال إن الهجمات بالقنابل على مدينة بالي أبرزت بعضاً من التحديات التي تواجه إندونيسيا. وأضاف أن إدخال نظام الحكم الداخلي الخاص في بعض المناطق وعمليات السلام التي بدأتها الحكومة، خطوات هامة في سبيل البحث عن حل سياسي دائم لمشاكل إندونيسيا. وإنه يحثُّ إندونيسيا على تقديم المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان في تيمور-ليشتي إلى العدالة، وإلى تنفيذ إصلاحات في النظام القانوني ونظام القضاء والقوات المسلحة. وتعهد باستمرار دعم بلاده العملي لتحسين النظام القانوني الإندونيسي.

٢٧ - وقال إنه قلق أبلغ القلق من انتهاكات حقوق الإنسان في العراق وزمبابوي. وإن وفده يطالب الحكومة العراقية بالتوقف عن قمع شعبها الذي أُرغم على العيش في جوٍّ من الخوف والتعصب والحيرة والحرمان. وفي زمبابوي، قال إن مضايقة حكومة موغابي وتخويفها للقضاة ووسائط الإعلام المستقلة، والتقارير الصادقة عن الاعتقال التعسفي لأعضاء حركة التغيير الديمقراطي وتعذيبهم، كلها علامات تدل على نظام مستعد لتخريب الديمقراطية وحكم القانون بغية إبقاء قبضته محكمة على السلطة. وأشار إلى أن حكومة أستراليا نفذت جزاءات ثنائية موجهة ضد أعضاء النخبة الحاكمة في زمبابوي وتطلب إلى الحكومة أن تبدأ مفاوضات بحسن نية مع المعارضة وأن تعمل مع المجتمع الدولي في مساعيه إلى وضع البلد على طريق المصالحة السياسية والانتعاش الاقتصادي.

٢٨ - وأعرب عن اعترافه بجهود الصين إلى إيجاد مزيد من الشفافية والمساءلة في نظامها القانوني ونظامها الإداري والتقدم الذي أحرزته في ضمان الحقوق الاجتماعية والثقافية، لكنه ما زال قلقاً من استخدام نظام القضاء وسيلةً لاتخاذ إجراءات ضد الأفراد والمجموعات الذين لا يبدو أنهم فعلوا أكثر من ممارسة حقوق الإنسان المشروعة لهم. وقال إن وفده يحثُّ الصين على ضمان حقوق وحريات أقلياتها الإثنية والدينية. ومما يسرُّه أن السلطات البورمية تواصل تعاونها مع موظفي الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى فيما يتعلق بالمصالحة بين الحكومة والرابطة الوطنية للديمقراطية. غير أن أستراليا تطلب من حكومة بورما أن تتخذ تدابير فورية لمعالجة قضايا حقوق الإنسان.

٢٩ - وقال إن وفده يظل مترعجاً غاية الانزعاج بسبب فقدان الأرواح والإصابات التي نتجت عن المواجهات العنيفة في الضفة الغربية وغزة وأجزاء من إسرائيل. ومع أن التطورات الحاصلة في تلك المنطقة مثبطة جداً للهمم، أصبحت الخطوط العريضة لحل النزاع واضحة، وقال إنه في هذا الصدد يحث الطرفين على التوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار. وتحوَّل إلى الكلام عن الوضع في إيران فقال إن مما يشجعه هو تعزيز الرئيس خاتمي لحكم القانون وارتفاع مستويات المشاركة الديمقراطية ومنجزات تعليم الإناث، والخطوات التي اتُّخِذَت لمعالجة التمييز ضد الأقليات الدينية. ومع ذلك ما زال يوجد الكثير مما ينبغي عمله، بما في ذلك وقف الانتهاكات المستمرة للأصول القانونية.

٣٠ - وحث الحكومة الملكية الكمبودية، قبيل إجراء انتخابات عام ٢٠٠٢، على اتخاذ خطوات أخرى لضمان وجود بيئة مواتية لإجراء انتخابات حرة نزيهة. وأعرب وفده عن الأسف لقرار الأمم المتحدة وقف المفاوضات بشأن إنشاء محكمة لمحاكمة الخمير الحمر، وحث الدول الأعضاء على المشاركة في الجهود الرامية إلى تشجيع الطرفين على استئناف الحوار. وأخيراً، حث جميع الأطراف في النزاع القائم في السودان على العمل مع المجتمع الدولي لتحسين أحوال السكان الذين يعانون منذ زمن بعيد.

٣١ - تولّت السيدة إلهام إبراهيم محمد أحمد (السودان)، نائبة الرئيس، رئاسة الجلسة.

٣٢ - **السيد بايفا** (المراقب عن المنظمة الدولية للهجرة): قال إنه يوجد في الوقت الراهن نحو ١٧٥ مليون مهاجر يشتركون، على الرغم من أصولهم القومية وعنصرهم ومركزهم القانوني، مع مواطني البلدان المضيفة لهم في حقوق الإنسان والحريات الأساسية التي هي أصلاً من حق جميع الأفراد. وقال إن وفده يرحب بتقرير المقررة الخاصة المعنية بحقوق الإنسان للمهاجرين (A/57/292) ويتفق اتفاقاً تاماً مع القائلين إن المجتمع الدولي يجب أن ينظر نظرة كلية إلى الهجرة إذا ما أريدَ معالجة المشاكل الراهنة المتعلقة بالهجرة معالجة فعالة وإنسانية. وقال إن المنظمة العالمية للهجرة تشارك المقررة الخاصة مخاوفها فيما يتعلق بالاتجاه المتزايد نحو التمييز العنصري ضد المهاجرين، لكنه لاحظ أن الحكومات تبدي رغبة متزايدة في متابعة المناقشات المتعددة الأطراف بشأن قضايا الهجرة والتزاماً متزايداً بحماية حقوق المهاجرين. وقال إن التحدي الذي يواجه المجتمع هو كيف يمكن الاستفادة من هذه التطورات الإيجابية.

٣٣ - وقال إن المنظمة الدولية للهجرة قلقة بوجه خاص لتزايد عدد المهاجرين الذين هم في أوضاع غير نظامية، ونتيجة لذلك تقوم بدور أكثر فاعلية في الجهود الدولية، الرامية إلى تعزيز الاحترام الفعال لحقوقهم، في جملة أمور من بينها المشاركة في لجنة التوجيه الدولية للحملة العالمية للتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد اسرهم. وقال إن الاتجار قد أصبح واحدة من أفضح انتهاكات حقوق الإنسان التي يتعرض لها المهاجرون، لا سيما النساء والأطفال، ولذلك فإن مكافحة هذا الاتجار، بأنشطة وقائية وبرامج لدعم الضحايا، واحد من أهم أركان عمل المنظمة الدولية للهجرة. وردد صدى مخاوف المقرر الخاص من زيادة الاتجار وتهريب المهاجرين ودعا الدول إلى التصديق على البروتوكولات ذات الصلة الملحقة باتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة الجريمة المنظمة العابرة للحدود، لأنها أدوات هامة في الجهود الدولية الرامية إلى وقف انتهاكات حقوق الإنسان التي يتعرض لها المهاجرون المُتَّجَر بهم.

٣٤ - وأخيراً أشار، بشيء من الشعور بخيبة الأمل، إلى أن المخاوف المتزايدة على الأمن القومي، بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، أدت إلى انتهاكات لحقوق المهاجرين. وبينما مكافحة الإرهاب ضرورية، فإن الأغلبية الساحقة من الأشخاص المتنقلين في مختلف أنحاء العالم يتنقلون لأسباب وجيهة. وإن ضبط الحدود لا يتضارب بأي وجه كان مع سياسة إدارة الهجرة التي تحترم حقوق المهاجرين وكرامتهم. وأضاف أن المنظمة الدولية للهجرة ملتزمة بإدارة الهجرة إدارة أفضل، وأَبرَزَ الجوانب الإيجابية للهجرة، وتقليل الاستغلال، وضمان وصول المهاجرين إلى المساواة أمام القضاء والحريات المدنية. وقال إن المنظمة ستتابع هذه الأهداف بالمشاركة في مشاورات متعلقة بالهجرة مع الحكومات، وتعزيز الشراكات مع المنظمات الحكومية - الدولية والمنظمات غير الحكومية، ومواصلة التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

٣٥ - **السيد ماركوسين** (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر): قال إن المؤتمر الدولي القادم لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر سيكون فرصة لإعادة توكيد المبادئ الأساسية السبعة لحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر، التي بدأ تعزيزها على الصعيد العالمي كجزء من عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان. وقد بدأ أيضاً اتخاذ خطوات لزيادة تطوير أنشطة الاتحاد بإقامة شراكات مؤسسية، في جملة أمور أخرى، للعمل على مكافحة التمييز وتعزيز التسامح. وقال إن ضعف الأطفال واحد من أشدِّ دواعي القلق الأساسية للاتحاد، لا سيما في المجتمعات المنكوبة بمحنة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة العوز المناعي المكتسب (الإيدز)، حيث الوصمة والسكوت والإنكار والتمييز كلها عوامل تقوِّض جهود الوقاية من الإصابة بالمرض، والعناية بالمصابين ومعالجتهم، وزيادة أثر الوباء، لا سيما على أطفال الشوارع. ولتحسين الوضع، شَنَّ الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر حملة عالمية لمكافحة الوصمة التي تلحق بالمصابين بهذا الوباء، واستخدم فيها موارد من أكثر من ٦٠ جمعية وطنية من جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

٣٦ - وقال إن حركة السكان قضية ذات أبعاد هائلة؛ وإن المهاجرين، لا سيما من يوصفون بأنهم مهاجرون "غير شرعيين" أو "بدون وثائق رسمية"، معرَّضون بوجه خاص لاعتداءات على حقوق الإنسان حتى عندما يصلون بسلام إلى موطنهم الجديد. ومن المؤسف أنه على الرغم من إعراب الحكومات مراراً وتكراراً عن التزامها بضمان حقوق الإنسان للجميع، ظهرت مؤخراً بصورة مفاجئة أحداث عنصرية وتمييز وكره أجانب ضد المهاجرين. ولم يُرد الاتحاد الدولي، الذي وضع برامجه على أساس الضعف والحاجة دون إشارة إلى المركز الشرعي، أن يعزو المسؤولية عن هذه الأحداث إلى أي جهة، لكنه دعا الدول إلى الانضمام إلى الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم أو التصديق على هذه الاتفاقية. وأخيراً، قال إن وفده يشارك مفوض الأمم المتحدة لحقوق الإنسان رغبته في المضي قدماً بصورة بناءة، وهو مصمم على عدم القبول بأشياء قليلة القيمة.

٣٧ - **السيد جانغ** ييشان (الصين): تكلم ممارسةً لحق الرد فقال إن الكلمات التي استخدمها ممثل الولايات المتحدة الأمريكية في هجومه الذي لا مبرر له على الصين مألوفة وغير مألوفة في آن واحد. فهو لم يألف هذا الهجوم الكلامي الذي مضى إلى أبعد من الاتجاه الراهن لتعزيز حقوق الإنسان بالتفاهم المتبادل والتعاون. ومع أن العالم دخل ألفية جديدة، ما زالت الولايات المتحدة تتشبث بالماضي بسعيها إلى المجابهة وتسييس مسألة حقوق الإنسان وممارسة الضغط على الدول الأخرى. غير أن المضمون واللهجة والتعابير التي استخدمتها الولايات المتحدة مألوفة تماماً، وهي ترديدٌ لِصَدى ما سمعناه قبل عشر سنين. وعلى الرغم من تطورات العقد المنصرم، لم يسجَّل تقدم يذكر في موقف ممثل الولايات المتحدة ولا في إطاره الذهني ولا لهجته.

٣٨ - وقال إن الصين، التي يقطنها خُمس سكان العالم، تشارك الآخرين في القيم المشتركة المتمثلة في حفظ حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتعزيزها وحققت خلال العقد المنصرم تقدماً في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية. وقال إنه فخور بالقول إن أحوال حقوق الإنسان في الصين الآن أفضل منها في أي وقت مضى، ولا يمكن للاتهامات التي وجهها ممثل الولايات المتحدة أن تلغي أو تمنع التقدم الذي أُحرز في هذا المضمار.

٣٩ - وأضاف أن وفده يفضل الحوار والتعاون في مضمار حقوق الإنسان، لكنه لا يقدِّر ولا يقبَل المواقف المتعجرفة الأحادية الجانب التي تتخذها الولايات المتحدة. ومن غير

الواقعي أو الديمقراطي، بل من المستحيل على ذلك البلد أن يحاول فرض نظامه الاجتماعي أو طريقة حياته أو قيمه على البلدان الأخرى. وإذا أراد ممثل الولايات المتحدة بحقٍّ أن يقدم مساهمة إيجابية في تعزيز حقوق الإنسان، فلعله يفكر في تخفيف ما يبديه من العجرفة والتحامل ويتخلى عن المجابهة التي لا طائل تحتها ويبدي قليلاً من التعاون البنّاء. وقال إنه يأمل مخلصاً في أن يرى تطوُّراً في موقف الولايات المتحدة في الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة.

٤٠ - **السيد حسين** (إثيوبيا): تكلم ممارسةً لحق الرد فقال إنه يود أن يرد على نقطة أبداها ممثل النرويج. وقال إن مما يسرُّ وفدَه هو أن يرى النرويج ترحب بالتقدم الذي أحرز في عملية السلام بين إثيوبيا وإريتريا — كلا الدولتين تريد السلام وتعمل على تحقيقه — لكنه شعر بخيبة الأمل حين رأى النرويج تضم سجل إثيوبيا في حقوق الإنسان مع سجل البلد المجاور. فقد بُذلَت جهود هائلة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في بلده، الذي تطور من دولة أتوقراطية مركزية إلى دولة يتم الآن إدخال الديمقراطية فيها، والعملُ جارٍ على قدم وساق في تحقيق اللامركزية.

٤١ - وقال إن حكومة إثيوبيا ساعدت إريتريا على تحقيق استقلالها لأنها تؤمن بحق الشعب الإريتري في تقرير مصيره. وهذا مثال يمكن أن يحتذى في أماكن أخرى من العالم، بما في ذلك أوروبا. وأضاف أن بلده حقق تقدماً كبيراً خلال السنين العشر الماضية في مجال حقوق الإنسان: فالدستور الإثيوبي، الذي أرسى الأساسَ لواجبِ احترام الحقوق والحريات الأساسية هو مقياس سجل إثيوبيا في حقوق الإنسان. وأيُّ بلد يدَّعي أن لديه سجلاً نظيفاً تمام النظافة في حقوق الإنسان لا يقول الحقيقة. وأخيراً أشار إلى أنه أُطلق سراح معظم أسرى الحرب الإريتريين تحت رعاية لجنة الصليب الأحمر الدولية، في تقيُّدٍ تامٍّ بالقانون الإنساني الدولي. وإن حكومته باقية على التزامها بإطلاق سراح من تبقّى منهم.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٥.